ان المرابط الم

# الكبائر والصّغائر تحديداتها، وما قاله فيها المتكلّمون

\_\_\_\_\_ أستاذ الفقهاء الشّيخ ضياء الدّين العراقيّ فَاتَرُّ \_\_\_\_

في ما يلي بحثٌ حول الكبائر والصّغائر، والجدل الكلاميّ والفقهيّ الّذي دار حوله، حيث جرى تناول آراء متكلّمي المعتزلة والإماميّة في هذا الخصوص، نقلاً مختصراً عن كتاب (شرح تبصرة المتعلّمين - كتاب القضاء) لأستاذ الفقهاء الشّيخ ضياء الدّين العراقيّ شَرَّ.

ذهب أهلُ الاعتزال إلى الاعتراف بوجود صغائر الذّنوب إلى جنب كبائرها، حسبما ورد في كلام الشّيخ المفيد، وهكذا صرّح به الشّيخ الطّوسيّ في (التّبيان)، فأصبح هذا القول شعاراً للمعتزلة تجاه مذهب الإماميّة.

نعم ذهب إليه أيضاً بعض أصحابنا الإماميّة، كالفقيه البحرانيّ افي الحدائق النّاضرة]، وصاحب (الجواهر) الشّيخ محمّد حسن النّجفيّ، وتلميذه المولى علّي الكّنى، استناداً إلى ظواهر آياتٍ وروايات، ولكن حيث كان أصل اختيار هذا المذهب للمعتزلة، وهم سبقوا غيرهم في أصول الاستدلال عليه بما لم يتركوا لمن بعدهم شيئاً يُذكر، كان من الواجب النّظر في ما قالوه تحديداً بهذا الصدد.

قال القاضي عبد الجبّار، هو من أكابر شيوخ الاعتزال: «فإن قيل: وما تلك الدّلالة الشّرعيّة الّتي دلّتكم على أنّ في المعاصي ما هو كبير وفيها ما هو صغير، أفي كتاب الله تعالى أم في سُنّة رسوله على، أم في اتّفاق الأمّة؟

قيل له: أمّا اتّفاق الأمّة، فظاهرٌ على أنّ أفعال العباد تشتمل على الصّغير والكبير. غير أنّا نتبرّك به، ونتلو آياتٍ فيها ذِكرُ الصّغير والكبير، وما في معناه:

\* قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ . . مَالِ هَذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةَ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَنها . . ﴾ الكهف: ٩ ٤ .

\* وقال تعالى: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرِ مُّسْتَطُرٌ ﴾ القمر:٥٣.

\* وقال: ﴿.. وَكُرَّهُ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ .. ﴾ الحجرات: ٧. فرتب المعاصي هذا الترتيب، بدأ بالكفر الذي هو أعظمُ المعاصي، وثنّاه بالفسق، وختمَ بالعصيان. فلا بدّ من أن يكون قد أراد به الصّغائر، وقد صرّح بذكر الكفر والفسق قبلَه.

\* وقال أيضاً: ﴿ اللَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَكِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوْحِشَ إِلَّا ٱللَّمَ.. ﴾ النّجم: ٣٢. فلا بدّ من أن يكون المراد باللّمم الصّغائر، وإلّا كان لا يكون للاستثناء معنى وفائدة، إذ المُستثنى لا بدّ من أن يكون غير المستثنى منه.

\* وقال أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَ لَمُن يَشَرَكُ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ .. ﴾ النساء: ٤٨. وأراد به الصّغيرة، على ما شرحه المفسّرون.

فبهذه الوجوه الّتي ذكرناها، عُلم أنّ في المعاصي صغيراً كما أنّ فيها كبيراً، وإلّا فلو خُلّينا وقضية العقل، لكنّا نقطع على أنّ الكلّ كبير».

وزاد في (جواهر الكلام) [تقدّم أنّ صاحب الجواهر من القائلين بثنائية الصّغائر والكبائر] الاستشهاد بروايات تعداد الكبائر، وبما ورد من التّصريح بالصّغائر، وأنمّا مغفورةٌ عند اجتناب الكبائر أو بالأعمال الصّالحة.

# تفنيد أدلّة القاضي المعتزلي

هذا ما استندَ إليه أهل الاعتزال، على الرّغم من أنّه لا موضعَ في الآيات ولا في الرّوايات، للاستدلال بها على إثبات الصّغائر بإزاء الكبائر، أللّهمّ إلّا بالنّسبة وباعتبار الإضافة.

\* أَمَا آية الكهف، التي استدلّ بها القاضي المعتزلي: ﴿.. مَالِ هَذَا الْصَحِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلّا أَحْصَلها.. ﴾، فالاستشهادُ بها موقوف على إرادة صغائر السّيئات وكبائرها، في حين أنّ المقصود جزئيّات الأمور وكلّيّاتها، ﴿مَا يَلْفِظُ مِن فَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَيْدُ ﴾ ق:١٨.

وهذا كقوله تعالى ﴿.. وَلَا تَسْتَعُمُوٓا أَن تَكُذُّبُوهُ صَغِيرًا أَوْكَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِ.. ﴾ البقرة: ٢٨٢. وقوله: ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا

كَبِيرَةٌ وَلَا يَقَطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ .. ﴾ التوبة: ١٢١. وقوله ﴿.. وَمَا يَعُزُبُ عَن زَيِكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِ ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَآءِ وَلَا أَصْغَرَمِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِنْبِ مُّبِينٍ ﴾ يونس: ٦٠.

ومن ثمَّ تعقَّبت الآية بقوله: ﴿..وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا..﴾ الكهف: ٩٤. وهكذا آية: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ (اللهُ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ (اللهُ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرُ ﴾ القمر: ٥٢-٥٣.

\* وأمّا آية الحجرات: ﴿..وَكُرّهُ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ.. ﴾، فالكفرُ هو جحودُ الحقّ، والفسوق هو الخروجُ عن القَصد والاعتدال، والعصيان هو التّمرّد على المولى الكريم. وليست الثّلاثة مانعة الجَمع، بعد قابليّة انطباق بعضها على بعض وتصادقها جميعاً، كما صحّ الافتراق في البعض. فهذه عناوين سيئة لا يرتضيها ربّ العالمين لعباده الأكرمين، سواء تصادقت كما في الكافر الاصطلاحيّ، جاحدٌ وفاسقٌ وعاص، أم تفارقت، كما في المؤمن العاصي بالإصرار على الذّنوب، أو الفاسق بارتكاب حرام.

\* وقد سبق تفسير اللَّمَم من آية النّجم [فسّره بالمَرويّ عن الإمام الصّادق عليه السّلام: «اللَّمَم: الرَّجُلُ يُلِمُّ بِاللَّنْبِ فَيَستَغْفِرُ الله». ثمّ قال المحقّق العراقيّ: كأنّه لم يُرِد إيقاعه، وإنّما وقع منه وقوعاً على خلاف طبعه] \* وكذلك آية النّساء: ﴿إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِم وَيَغْفِرُ مَا دُونَ وَلِكَ لِمَن يَشَاءُ .. ﴾، حيث كانت بياناً للفارق الكبير بين معصية ذلك لمِشراك وغيره، فإنّها معصية لا تُغفَر أبداً إذا مات صاحبها عليها. أمّا غيرها من المعاصي فقابلة للغفران مهما كان كبيراً أو عظماً.

## محددات الكبائر

على فرض وجود صغائر بالذّات بإزاء الكبائر، فهل نستطيع تحديد هذه الكبائر وتمييزها عن الصّغائر، بحيث يمكننا وضع اليد على واحدة واحدة من المعاصي فنقول: هذه صغيرة مغفورة وتلك كبيرة مغلّظ تحريمها؟ هَهنا عدّة تحديدات وضوابط، هي:

١) أحسن تحديد ضابط ورد بهذا الشّأن، ما ورد عن الإمام الصّادق عليه السّلام، في تفسير الآية (٣١) من سورة النساء. قال عليه السّلام: «الكبائر، الّتي أوجبَ الله عز وجلّ عليها النّار». هذا هو المعروف في لسان روايات أهل البيت عليهم السّلام، وعليه أكثر أصحابنا الإماميّة في مصنفاتهم الفقهيّة. لكن هل هذا تحديدٌ للكبيرة بحيث يفصلها عن الصّغيرة ويميّزها عنها من بين

السّيّئات، كي نستطيع بعدها تقسيم السّيّئات إلى قسمَين، فنقول: هذه صغيرة وتلك كبيرة؟! أُوليس قد أوعد الله على جميع المعاصي نار جهنّم: ﴿.. وَمَن يَعْصِ ٱللهَ وَرَسُولُهُ, فَإِنَّ لَهُ, نَارَجَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا أَبُداً ﴾ الجنّ:٢٣.

إذاً، فكلّ معصية تستوجبُ ناراً، وقد أوعدَ الله عليها النّار، وقد اتّحد هذا التّعريف مع المأثور عن ابن عبّاس: «كلّ ما نهى الله عنه فهو كبيرة». وعليه فكلّ معصية هي كبيرة، كما هو مذهب أصحابنا الإمامية المحقّقين.

وربّما فهم بعضُهم من قوله عليه السّلام: «الّتي أوجبَ اللهُ عليها النّار»، أو «أوعدَ اللهُ عليها النّار»، الإيعاد عليها بالخصوص، كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَلَ ٱلْيَتَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِم فَارًا وسَيَصْلُون سَعِيرًا ﴾ النساء: ١٠. لكن لا وجه لهذا التّخصيص بعد عموم اللّفظ، وكون كلّ معصية ممّا أوعدَ اللهُ عليها النّار، فكأنّ الغرض تعميم الكبائر لجميع المعاصى، فلا صغيرة فيها.

هذا مضافاً إلى النقض بكثير من الكبائر لم يتوعد عليها بالنّار بالخصوص: مثل شرب الخمر، وترك صوم شهر رمضان، وشهادة الزّور، وإيواء عين المشركين، والتّجسّس لهم، إلى كثير من أشباه ذلك، ممّا ورد على أكثرها حدِّ شرعيّ.

## وقيلَ في تحديد الكبيرة أيضاً:

٢) «كلُّ ذَنْبٍ كان له حدُّ شرعي». لكن لا مستند له مع كثرة النقوض عليه.

٣) «كلّ ذنبِ علمتَ حرمتَه بدليلٍ قاطع». وهي جميع الذّنوب المعروفة.

٤) «كلّ معصية تؤذِن بقلّة اكتراث فاعلها بالدّين». هذا في كلّ المعاصى على سواء.

 ٥) «كل معصية عدها أهل الشرع كبيرة». وهو إيكال إلى فهم المتشرعة.

آ) وقالت المعتزلة: «الكبيرة ما يكون عقابُ فاعله أكثر ممّا فعلَه من المثوبات. والصّغيرة ما كان ثواب فاعله أكثر من العقاب الّذي ترتّب على تلك المعصية». وهذا رجمٌ بالغيب وإيكالٌ إلى مجهول مختلف الأحوال بالنسبة إلى الأشخاص.

وبالتَّأسيس على ما تقدَّم، نقول إنَّ الصَّحيح هو عدم وجود صغائر بالذَّات بإزاء الكبائر، ومن ثمَّ فلا واقع لها كي يُمكن تحديدها.

ان المرابط الم

# تَهويدُ مدينة القدس التّاريخ العربيّ، بأقلام مؤرّخين صهاينة

\_\_\_\_\_ إعداد: «شعائر» \_\_\_\_



مدينة القدس ويظهر الإستيطان الصهيوني في داخلها وعلى أطرافها

منذ أن قامت (إسرائيل) باحتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧م، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربيّ فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل، وقامت بالعديد من الإجراءات ضدّ المدينة وسكّانها، حيث الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التّابعة لها أحد أهمّ الوسائل لتحقيق هدفها الأساسيّ، وسطّ صمت عربيًّ مُريب.

هذا المقال، يُلقي الضّوء على جانب من الإجراءات الصّهيونيّة الرّامية إلى مَسْخ الهويّة الإسلاميّة للقدس، وقد تمّ إعداده بعد الرّجوع إلى عدّة مصادر تناولت مساعي تهويد المدينة المقدّسة.

عند احتلال مدينة القدس في العام ١٩٦٧م، باشرت سلطات الاحتلال الصّهيوني بضمّ أراضي ٢٨ قرية ومدينة فلسطينيّة، وإخراج جميع التّجمّعات السّكّانيّة الفلسطينيّة من حدود المدينة، مفتتحةً المرحلة الأولى من عمليّة تهويد القدس.

وقد سعت (إسرائيل) خلال العقود الماضية إلى استكمال مخطّطها الاستيطانيّ بهدف السّيطرة الكاملة على مدينة القدس، من خلال توسيع حدود المدينة شرقاً وشمالاً، وضمّ مستوطنات صهيونيّة من كلّ الجهات إلى أراضي القدس، وبذلك قلّلت بشكل ملحوظ نسبة السّكّان الفلسطينيّين إلى اليهود.

ويبلغ عدد المستوطنات الصهيونيّة في القدس، ٢٩ مستوطنة، ١٤ منها في حدود ما تُسمّيه سلطات الاحتلال «القدس الشّرقيّة»، وتنتشر هذه المستوطنات في محافظة القدس على شكل

دائريّ حول المدينة. كما أنّ الحدود البلديّة لما يُسمّى بـ «القدس الغربيّة» جرى توسيعها بشكل رسميّ، وتمّ الاستيلاء على ٧٢ كم بقرارات مختلفة.

وفي مرحلة لاحقة استصدرت سلطات الاحتلال «قانون التّنظيم والتّخطيط»، الذي انبثقت عنه مجموعة من الخطوات الإداريّة والقانونيّة المعقّدة والتّعجيزيّة في مجالات التّرخيص والبناء، ما حوّل أكثر من ٤٠٪ من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يُمنع الفلسطينيّون من البناء عليها.

وفي العام ١٩٩٣م، بدأت مرحلة أخرى من تهويد القدس، وهي عبارة عن رسم حدود جديدة للمدينة (المتروبوليتان)، وتشمل أراض مساحتها ٢٠٠ كم٢، لتبدأ حلقة جديدة من

إقامة مستوطنات خارج حدود المدينة، هدفها الأساسي السّيطرة الكاملة عليها.

## نتائج الاستيطان اليهوديّ في القدس وضواحيها يمكن إجمال هذه النتائج بالنّقاط التاليّة:

١) مصادرة آلاف الدونمات من أراضي القرى الفلسطينية.

٢) تطويق التّجمّعات السّكنيّة الفلسطينيّة، والحدّ من توسّعها الأفقى والعموديّ.

٣) تهديد بعض التّجمّعات السّكّانيّة الفلسطينيّة بالإزالة،
 وخاصّة تلك التي تعترض تنفيذ المخطّط الإسرائيليّ الرّامي إلى
 دمج العديد من المستوطنات المحيطة بالقدس.

إبقاء فِلسطيني مدينة القدس وضواحيها في حالة خوف ورعب من خلال اعتداءات المستوطنين عليهم.

٥) عزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطينيّ.

٢) فصل شمال الضّفة عن جنوبها، والتّحكّم في حركة الفلسطينيّن بين شمال الضّفة الغربيّة وجنوبها.

 ٧) قطع التواصل الجغرافي بين أنحاء الضّفة الغربية وتقسيمها إلى بُقع متناثرة، وبالتّالي الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينيّة ذات سيادة ومتواصلة جغرافيّاً.

٨) تشويه النّمط العمراني الرّائع للقدس العتيقة والقرى الفلسطينية المحيطة، الضّاربة جذورها في أعماق التّاريخ، وذلك بإدخال النّمط العمرانيّ الحديث.

# الكُتل الاستيطانيّة داخل القدس

عمد الكيان الصّهيوني إلى إنشاء تجمّعات استيطانيّة داخل الحدود الموسّعة لمدينة القدس – فضلاً عن التي خارجها – منها على سبيل المثال:

١) الحي اليهوديّ: داخل أسوار البلدة القديمة. أُقيم على أنقاض حارة الشرف عام ١٩٦٨م.

٢) جيلو: أكبر المستوطنات الواقعة في الجزء الجنوبيّ الغربيّ من مدينة القدس، تأسّست عام ١٩٧٢م على مساحة ٢٧٠٠ دونم.
 ٣) الجامعة العبريّة: أُقيمت على أراضي قرية العيسويّة، ويقيم فيها حوالى ٢٥٠٠ شخص.

٤) مُستعمرة جبل أبو غنيم (هارحماه): مساحتها ٢٠٥٨ دونم،
 صودرت أراضيها من القرى العربية.

ومن إجراءات تهويد مدينة القدس، تهجيرُ الفلسطينيّين منها، ﴿ آلاف عام، ولم تكن أبداً عاصمة لأيّ دولة أخرى غير الشّعب

وقد وضعت الحكومات المتعاقبة لدولة الاحتلال مخطّطات من أجل تنفيذ هذه السياسة، منها:

التّصريحات التي يعلنها قادة العدو بأن القدس ملك (لإسرائيل).

٢) ما أعلنه شيمون بيريز حول ضرورة التهجير الجماعيّ للفلسطينين من مدينة القدس.

٣) بيان صادر عن مجلس وزراء دولة الاحتلال بعنوان «خطة تنمية القدس»، تضمّ تنفيذ مخطّط استيطاني جديد يشمل هدم ٦٨ مسكناً فلسطينيّاً، وتشريد ٢٠٠ عائلة من سكّانها، بحي البستان في بلدة سلوان.

 ٤) خطط لجذب أموال اليهود الأميركيين الأثرياء، لشراء ممتلكات في القدس في صفقات مشبوهة.

ه) مشروع قرار مجلس الشّيوخ الأميركيّ، الذي يشترط الاعتراف بمدينة القدس عاصمة موحّدة (لإسرائيل)، مقابل الاعتراف بالدّولة الفلسطينيّة مستقبلاً، محاولاً فرض أمر واقع على الأرض، ما يشكّل انتهاكاً صارخاً للقرارات والقوانين الشّرعيّة الدّوليّة، حيث ينصّ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على أنّ القدس المحتلّة والضّفة الغربيّة والقطاع، ضمن الأراضي العربيّة المحتلّة عام ١٩٦٧م.

هذا، وعملت الحكومات (الإسرائيليّة) المتعاقبة على تنفيذ توصية اللّجنة الوزاريّة (الإسرائيليّة) لشؤون القدس لعام ١٩٧٣م، والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السّكّان الفلسطينيّيّن في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسّكّان، وذلك لإحداث خَلل في الميزان الدّيمغرافيّ في المدينة.

## انحياز الولايات المتحدة (لإسرائيل) بشأن القدس

تحاول الولايات المتحدة فرض سياسة الأمر الواقع على مدينة القدس كعاصمة موحّدة لـ (إسرائيل) من خلال جملة من الخطوات، أهمّها نجاح «لجنة العلاقات العامّة الأميركيّة – الإسرائيليّة» (إيباك)، في دفع أحد رجال الكونغرس إلى تقديم مسودّة مشروع قرار يطالب بالإعتراف بالقدس كعاصمة (لإسرائيل) لا تقبل التقسيم.

وفي هذا المشروع توصّل الكونغرس إلى النّتائج التّالية:

١) لقد كانت القدس عاصمة الشّعب اليهوديّ لأكثر من ٣
 آلاف عام، ولم تكن أبداً عاصمة لأيّ دولة أخرى غير الشّعب

اليهوديّ، وقد ذكرت في التّوراة - أنجيل اليهود - ٧٦٦ مرّة، ولم تُذكر بالاسم في القرآن. وهي اليوم مقرّ الحكومة (الإسرائيليّة) بما فيها الرّئاسة والبرلمان والمحكمة العليا.

٢) إنّ القدس يجب أن تكون العاصمة غير المقسمة (لإسرائيل).
 ٣) يجب السماح لمواطني (إسرائيل) بحرية العبادة طبقاً لتقاليدهم.

٤) تدعم (إسرائيل) الحريّة الدّينيّة لجميع المعتقدات.

ه) يُعتبر نقل السّفارة الأميركيّة في (إسرائيل) من تل أبيب إلى القدس دعماً من الولايات المتّحدة المتواصل (لإسرائيل) وللقدس غير المقسّمة، لذا يجب نقل مبنى السّفارة، في مدّة لا تزيد عن ١٨٠ يوماً قبل الاعتراف بالدّولة الفلسطينيّة.

والولايات المتّحدة لن تعترف بالدّولة الفلسطينيّة حتى اعتراف المجتمع الدّوليّ بأنّ القدس عاصمة (إسرائيل) دون فلسطين.

#### السيطرة على التعليم

منذ شهر آب ١٩٦٧م، اتّخذت حكومة الكيان الإسرائيليّ عدداً من القرارات المُتعلّقة بقطاع التّعليم في القدس والضّفّة الغربيّة المحتلّة، حيث قرّرت إلغاء البرامج التّعليميّة الأردنيّة التيّ كانت مطبّقة سابقاً في مدارس المدينة، وإبدالها بالبرامج التّعليميّة المطبّقة في المدارس العربيّة في الأراضي المحتلّة سنة ١٩٤٨م.

كما فرضت على المدارس الحصول على تراخيص (إسرائيليّة) تُجيز لها الاستمراريّة في ممارسة نشاطاتها، وبإشراف سلطات الاحتلال على برامج التّعليم ومصادر تمويل هذه المدارس. وقد تشوّهت الحقائق التيّ تضمّنتها تلك المناهج المقرّرة، كالإساءة للإسلام والأنبياء والحضارة العربيّة الإسلاميّة، وتزييف الحقائق التّاريخيّة، وطَمْس مادة العقيدة الإسلاميّة وتشويهها، وترويج أنّ تاريخ الإسلام هو تاريخ فِتن وكوارث، وتغييب السّور المتحدّثة تاريخ إسرائيل وفسادهم في الأرض، أو الآيات التيّ تحثّ على عن بني إسرائيل وفسادهم في الأرض، أو الآيات التي تحثّ على القتال والجهاد، واستبدالها بتدريس التّوراة والأساطير اليهوديّة. وفي مادة التّاريخ جرى تخصيص نصف المناهج للتّاريخ العربيّ كما يكتبه المؤرّخون الإسرائيليّون، والنّصف الآخر خُصّص للتّاريخ العبريّ واليهوديّ.

## تهويد أسماء المواقع الفلسطينية

عملت «الوكالة اليهوديّة»، وبمساعدة من سلطات الاحتلال البريطاني، على طَمْس أسماء القرى والمُدن الفلسطينيّة

و (عبرُ نَتِها)، بدءاً من العام ١٩٢٢م، حين شكّلت الوكالة (جنة أسماء) لإطلاقها على المستوطنات الجديدة، والقرى القديمة... وقد تمّت (عبرنة) سبعة آلاف اسم لمواقع فلسطينية على الأقل، فضلاً عن الأسماء التاريخية والمواقع الجغرافية (أكثر من خمسة آلاف موقع)، لترسيخ هذه الأسماء في أذهان النّاشئة العرب. وعملت سلطات العدو على تغيير أسماء بوّابات القدس التاريخية بقصد تهويدها.

### مؤشرات إحصائية حول تَهويد القدس

تقوم سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينيّة ووضع العراقيل والمعوّقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيّين، فمنذ العام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠١٢م، تمّ هدم نحو ١,١٢٤ مبنىً في شرق القدس، ما أسفر عن تشريد خمسة آلاف فلسطينيّ. وتشير بيانات مؤسّسات «حقوقيّة إسر ائيليّة» إلى أنّ سلطات الاحتلال قامت بهدم خمسة وعشرين ألف مسكن في فلسطين منذ العام ١٩٦٧م. وفي حين يشكّل الفلسطينيّون ٣٠٪ من السّكّان في القدس، فإنّهم يدفعون ٤٠٪ من قيمة الضّرائب التّي تَجبيها بلديّة الاحتلال، وفي المقابل لا تنفق البلديّة سوى ٨٪ على الخدمات المقدَّمة لهم. \* نصف المستعمرين يسكنون في محافظة القدس: بلغ عدد المواقع الاستعمارية - أي المستوطنات - والقواعد العسكرية «الإسرائيليّة» في نهاية العام ٢٠١٢م في الضّفّة الغربيّة ٤٨٢ موقعاً، كما أنّ ٩,٨ ٤٪ من المُستعمرين يسكنون في محافظة القدس، حيث تجاوز عددهم ٢٦٧ ألف صهيوني، منهم ١٩٩ ألف يهودي في شرق القدس، وتشكّل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيّين في محافظة القدس حوالي ٦٨ مُستعمراً، مقابل كلّ ۱۰۰ فلسطينيّ.

\* خمسون ألف مَقْدِسي مَمنوعون من الإقامة في المدينة: في العام ٢٠١٢م، بلغت مساحة الأراضي الفلسطينيّة المعزولة والمحاصرة بين جدار الفصل العنصري، وما يُسمّى بـ «الخطّ الأخضر» ٦٨٠ كم٢، أي ما نسبته ١٢٪ من مساحة الضّفّة الغربيّة.

ويعزل الجدار نهائياً حوالي ٣٧ تجمّعاً يقطنُها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، كما حرم الجدار أكثر من ٥٠ ألفاً من حَمَلة هوية القدس من الوصول إليها والإقامة فيها، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار ١٧٣ تجمّعاً سكّانياً يقطنها ما يزيد على ٨٥٠ ألف نسمة، وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة البارزة على ذلك.